مذكرة إعلامية بمناسبة يوم الأغذية العالمي | تليفود
"أسعار الأغذية – من التأزُّم إلى الاستقرار"

خلال الفترة 2005–2008، ارتفعت الأسعار العالمية للأغذية الأساسيّة إلى أعلى مستوياتها في غضون 30 عامًا. وبحلول الأشهر الثماني عشرة الأخيرة من تلك الفترة، ارتفع سعر الذرة بنسبة 74 في المائة بينما تضاعف سعر الأرزّ ثلاث مرّات تقريباً، مسجّلاً زيادة إجمالية نسبتها 166 في المائة.

وفي هذا السياق، اندلعت أحداث شغب بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية لدى أكثر من 20 بلداً. وأعلن كاتبو الافتتاحيّات في الصحف نهاية عصر الأغذية الرخيصة. ويعتقد الخبراء الاقتصاديون أن حركة ارتفاع الأسعار وانخفاضها مِراراً وتِكراراً منذ عام 2006 قد تعود مجدداً في الأعوام المقبلة. أي من المُتوقّع استمرار "تطايُر أسعار الأغذية" وهي العبارة التقنيّة لوصف هذه الظاهرة.

ولقد وقع الاختيار على شعار "أسعار الأغذية — من التأزّم إلى الاستقرار" عنوانًا عريضًا ليوم الأغذية العالمي لهذا العام، بهدف إلقاء الضوء على هذا الاتجاه وإبراز الخطوات الضروريّة للحدّ من تداعيات ذلك على الفئات الأكثر عُرضة للضرر.

إذ أن تأرجح الأسعار، لا سيّما صعوداً، يشكّل تهديدًا أساسيًّا للأمن الغذائي في البلدان النامية. والفقراء هم الأشد تضرراً بتقلّبات الأسعار. فوفقاً للبنك الدولي، دفع ارتفاع أسعار الأغذية المتزايد خلال الفترة 2010-2011 بنحو 70 مليون شخص إلى حالة من الفقر المدقع.

وفيما يتعلّق بالبلدان المستوردة الصافية للأغذية، فقد تتضرر البلدان الفقيرة بالذات نتيجة الارتفاع الحاد للأسعار حيث تصبح تكلفة استيراد الأغذية لتلبية احتياجات سكانها، جِد باهظةً. أمّا فيما يتعلّق بالأفراد، فقد يخسر من يعيش بأقلّ من 1.25 دولار أمريكي يومياً، وجبةً غذائية كل يوم بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. ويتأثّر المزارعون بدورهم لأنّهم بحاجة ماسة إلى معرفة السعر الذي ستدرّه محاصيلهم عند الحصاد، بعد بضعة أشهر. وهم سيزرعون كميات أكبر في حالة توقُّع ارتفاع الأسعار. أما في حالة الأسعار المنخفضة، فسيزرعون كميات أقلّ ويحدِّون من تكاليفهم.

وعلى ضوء التقلُّب السريع في الأسعار، تُصبح هذه الحسابات أكثر صعوبةً وينتهي الأمر بالمزارعين إلى إنتاج الكثير أو القليل جدًّا. وفي الأسواق المستقرة، يُمكنهم مواصلة كسب عيشهم. أما الأسواق المتقلّبة فقد تدمّرهم اقتصادياً، كما تثبِّط العزم عموماً عن الاستثمارات الضرورية في قطاع الزراعة.

لقد عكف المجتمع الدوليّ في عام 2011، إدراكًا منه للتهديد الكبير الذي يشكّله تأرجح أسعار الأغذية بالنسبة إلى السكان والبلدان الأفقر في العالم، على استحداث سبلٍ بقيادة مجموعة العشرين لإدارة التقلّبات في الأسواق الدوليّة للسلع الغذائيّة الأساسية.

وبغية الإحاطة بسُبل إدارة أسعار الأغذية المتقلّبة ومدى نطاقها، يجب الاطّلاع بوضوحٍ على أسباب تحوّل سوق الغذاء العالمية، التي نعمت بالاستقرار وانخفاض الأسعار في غضون بضعة أعوام، إلى سوق متقلّبة تشهد ارتفاعات وانخفاضات حادة ومفاجئة في الأسعار.

لقد غُرِسَت بذور تقلّبات اليوم، في القرن الماضي عندما عجز صانعو القرار عن إدراك أن فورة الإنتاج التي شهدتها وقتذاك بلدانٌ عديدة قد لا تدوم وأنّه لا بدّ من مواصلة الاستثمار في الأبحاث والتكنولوجيا والتجهيزات والبُنى التحتية.

وفي السنوات الثلاثين الأخيرة، من عام 1980 حتى اليوم، انخفضت حصة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تخصّصها بلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الزراعة بنسبة 43 في المائة. ولعلّ سوء تمويل البلدان الفقيرة والغنية للزراعة يظلّ السبب الوحيد الأساسي للمشكلات التي نعانيها اليوم.

وتولِّد المساهمة في الأسواق المتأزمة اليوم، نموًّا اقتصاديًّا سريعًا للاقتصادات الناشئة ممّا يعني ارتفاع عدد الأشخاص الذين يتناولون مزيداً من اللحوم ومشتقّات الحليب، مع زيارة الحاجة سريعاً إلى الحبوب العلفيّة نتيجة لذلك. ويُعتَبَر النمو السكاني، بما يعنيه من أن نحو 80 مليون نسمة يحتاجون غذاء إضافياً كل عام، عنصرًا آخر مهمًّا لا بد من وضعه في الاعتبار. ويرتبط الضغط السكّاني بالظواهر المناخيّة المتقلّبة والمتطرفة في أغلب الأحيان، بسبب التغيُّر المناخي والاحترار العالمي.

وما قد يُفاقِم الوضع مؤخراً فهو استثمار مبالغٍ هائلة من قِبَل مؤسسات الاستثمار في أسواق السلع الغذائيّة الأساسيّة الآجلة. وأخيرًا، تتحمَّل السياسات التجاريّة الحمائيّة والزراعية المشوِّهة جزءًا كبيرًا من المسؤولية.

ولا بدّ بالتالي من اتخاذ نوعين من الإجراءات لمواجهة تقلُّب أسعار الأغذية. وتتعلَّق المجموعة الأولى من تلك بتقلّب الأسعار في حدّ ذاته من أجل الحدّ منه بواسطة تدخّلاتٍ محدّدة، بينما تسعى المجموعة الثانية إلى تقليص التأثيرات السلبيّة لتأرجح الأسعار على البلدان والأفراد سواءً بسواء.

ومن شأن تنسيق السياسات على نحوٍ أفضل في تجارة الغذاء الدولية أن يَحدّ من التقلّبات، بالمساهمة في الإبقاء على التدفّق المضمون للسلع. وتَدعم المنظّمة "فاو" المفاوضات المتعدّدة الأطراف تحت راية منظمة التجارة العالميّة، وإلغاء الإعانات الزراعية المشوِّهة للتجارة في البلدان الثرية.

أما فيما يتعلّق بالمضاربات، فترى بحوث المنظّمة "فاو" أنّ هذه المضاربات قد تزيد من ارتفاع الأسعار وتطيل مدّة تقلّبها.

و لا بدّ أيضاً من توفير معلوماتٍ إضافيّة وأكثر شفافيّة عن التجارة في أسواق العقود الآجلة. وهذا من شأنه أن يضمن اتخاذ الحكومات والتجّار لقرارات مُطّلعة وتفادي حالات الذعر أو ردّود الفعل غير المنطقيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالحدّ من تأثيرات التقلّبات، فيُمكن لشبكات الأمان القطريّة أو الإقليميّة التي قد تتضمن تكوين احتياطيات غذائية لحالات الطوارئ، أن تساعد في تأمين إمدادات الغذاء لمجموعات السكان المعوزين والضعفاء في حالة الأزمات. كما يُمكن للمستهلكين الفقراء أن يحظوا بالمساعدة من خلال مساعداتٍ نقديّة أو قسائم المعونة الغذائية وعبر مساعدة المنتجين من خلال تأمين المُدخلات لهم، على غرار البذور والأسمدة.

وباستطاعة الآليّات المستنِدة إلى السوق أن تُساعد البلدان النامية المنخفضة الدخل في تسديد الفواتير الأعلى لاستيراد الأغذية. وعلى المستوى القطري، يُمكن للحكومات أن تحمي نفسها من ارتفاع أسعار الأغذية من خلال جملةٍ من الترتيبات الماليّة، على غرار حقوق الخيار في الشراء، ممّا يمنحها الحق في شراء الأغذية بسعرٍ محدَّد حتى عقب انقضاء أشهر، وبغضّ النظر عن تحرّكات السوق خلال تلك الفترة. وعلى المستوى الدولي، يُمكن لآليات التعويض أن تُساعد البلدان النامية المنخفضة الدخل في تسديد الفواتير المتزايدة للواردات الغذائيّة. كما ساعدت آليات التمويل الامتيازيّة، على غرار تلك التي يؤمّنها صندوق النقد الدولي، البُلدان على التعامل مع مشكلات موازين المدفوعات التي ولّدها الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية خلال الفترة 2007-2008.

غير أنّ استقرار سوق الأغذية يتوقف أيضاً على زيادة الاستثمارات في الزراعة، لا سيّما لدى البلدان النامية، حيثما يعيش 98 في المائة من الجياع وحيث ينبغي رفع الإنتاج الغذائي بمقدار ضعفَيْن بحلول عام 2050 تلبيةً لاحتياجات السكان المُتزايدين عدداً.

كما أنّ الاستثمار في البُنى التحتية، ونُظم التسويق، وخدمات الإرشاد والاتصال، والتعليم، والأبحاث والتنمية، من شأنه أن يزيد من إمدادات الأغذية وأن يحسِّن أداء الأسواق الزراعيّة المحليّة، ممّا سيَحدّ من تقلّب الأسعار. وعلى هذا النحو، يُمكن للأسواق أن تخدم الفقراء الذين يتحمّلون عبء تقلّبات أسعار الأغذية أكثر من غيرهم. ويبلغ مستوى الاستثمارات الصافية المطلوب لذلك نحو 83 مليار دولار أمريكي سنويًّا، ممّا سيساعد ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم على التحرّر من ربقة الفقر، كما سيساهم في إعادة الاستقرار على الأمد الطويل إلى الأسواق الزراعيّة.

وفي يوم الأغذية العالمي 2011، دعونا نتفكّر مليًّا في الأسباب التي تولِّد تأرجح الأسعار ونتمعَّن في الإجراءات اللازمة من أجل الحدّ من وقع هذا التقلُّب على أضعف أعضاء المجتمع الدولي.

لمزيد من المعلومات:

World Food Day and Advocacy Activities Coordination Unit (OCEW)
Office of Corporate Communications and External Relations (OCE)
Telephone: + 39 06 570 54478
Fax: + 39 06 570 53210
E-mail: world-food-day@fao.org
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy